

PROVISIONAL

S/PV.3060
17 March 1992

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الستين بعد الالف الثالثة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢، الساعة ١٨/٠٥

(فنزويلا)

الرئيس : السيد أريّا

الاعضاء :

السيد لوزنسكي	الاتحاد الروسي
السيد أيبالا لاسو	اكوادور
السيد نوتردام	بلجيكا
السيد جيسس	الرأس الأخضر
السيد مومبونغوي	زمبابوي
السيد لي داويو	الصين
السيد مريميه	فرنسا
السيد سنوسي	المغرب
السير ديفيد هني	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
السيد هوهنفلنر	النمسا
السيد غاريخان	الهند
السيد بوداي	هنغاريا
السيد واطسون	الولايات المتحدة الامريكية
السيد هاتانو	اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى :
Chief of the Official : Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,
2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٥إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .الحالة في الصومال

(أ) رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من

القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة الصومال الدائمة لدى الأمم المتحدة (S/23445)

(ب) تقرير الأمين العام (S/23693 و Corr.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني

تلقيت رسائل من ممثلي إيطاليا والصومال وكينيا ونيجيريا يطلبون فيها دعوتهم الى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين لكي يشاركوا في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن .

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغلت السيدة حسن (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس ؛

وشغل السيد تراكسلر (إيطاليا) والسيد أدالا (كينيا) والسيد نواتشوكوو (نيجيريا)

المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني

تلقيت رسالة مؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة فيما يلي نصها :

"يشرفني أن أطلب الى مجلس الأمن توجيه دعوة الى سعادة السيد

أحمد انجين انساي ، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم

المتحدة ، لكي يخاطب المجلس بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت

أثناء نظر المجلس في البند المعنون 'الحالة في الصومال' .

وستنشر تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/23723 .
 إن لم أسمع اعتراضاً فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب
 المادة ٣٩ إلى سعادة السيد أحمد انجين أنساي .
 حيث أنه لا اعتراض ، تقرر ذلك .
 أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ من
 الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة نصها كما يلي :
 "يشرفني أن أطلب أن يقوم مجلس الأمن ، وفقاً للمادة ٣٩ من النظام
 الداخلي المؤقت للمجلس ، بتوجيه دعوة إلى سعادة السيد أبو النصر المراقب
 الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة أثناء نظر المجلس في
 البند المعنون "الحالة في الصومال" .

وستنشر تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/23724 .
 إن لم أسمع اعتراضاً فسأفترض أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب
 المادة ٣٩ إلى السفير أبو النصر .
 حيث أنه لا اعتراض ، تقرر ذلك .
 يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . يجتمع المجلس
 وفقاً للتعاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة . ومعرض على أعضاء المجلس
 تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال ، الذي يرد في الوثيقة S/23693
 و Corr.1 . ومعرض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/23722 ، التي تحتوي على نص
 مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس . وأود أن أوجه النظر إلى التنقيحات التالية
 في النص المؤقت لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/23722 . وسأقرأ هذه النصوص
 باللغة الانكليزية .

الفقرة ٧ الجديدة من الديباجة يصبح نصها كما يلي :

(تُكلم بالانكليزية)

"وإذ يضع في الاعتبار أنه يجب مراعاة العوامل الموصوفة في الفقرة

٧٦ من تقرير الأمين العام (S/23693) ، " .

(تكلّم بالاسبانية)

الفقرة الأخيرة من الديباجة يصبح نصها كما يلي :

(تكلّم بالانكليزية)

"وإذ يعرب عن تقديره للمنظمات الاقليمية ، بما فيها منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، لتعاونها مع الأمم المتحدة في جهودها لحل المشكلة الصومالية ، " .

(تكلّم بالاسبانية)

الفقرة ٢ من المنطوق يصبح نصها كما يلي :

(تكلّم بالانكليزية)

"يحث الاحزاب الصومالية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات وقف إطلاق النار المؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ " .

(تكلّم بالاسبانية)

وستكون هناك فقرة جديدة ٦ في المنطوق نصها كما يلي :

(تكلّم بالانكليزية)

"يؤيد بشدة القرار الذي اتخذته الامين العام بأن يرسل على وجه السرعة فريقا تقنيا الى الصومال ، برفقة المنسق ، من أجل العمل في الإطار والاهداف الواردة في الفقرتين ٧٣ و ٧٤ من تقريره (S/23693) ، وأن يقدم على وجه السرعة تقريراً الى مجلس الأمن بشأن هذه المسألة " .

(تكلّم بالاسبانية)

وستكون هناك فقرة جديدة ٧ من المنطوق نصها كما يلي :

(تكلّم بالانكليزية)

"يطلب أن يقوم الفريق التقني أيضا بوضع خطة ذات أولوية عالية ، لإنشاء آليات لضمان تسليم المساعدة الإنسانية دون عوائق " .

(تكلّم بالاسبانية)

والفقرة التي يصبح رقمها ١٠ من المنطوق نصها كما يلي :

(تكلّم بالانكليزية)

"يطلب الى جميع الاطراف والحركات والاحزاب الصومالية التعاون بصورة

تامة مع الامين العام في تنفيذ هذا القرار " .

(تكلّم بالاسبانية)

تلك هي كل التنقيحات التي أدخلت على النص .

وأود أن أوجه نظر أعضاء المجلس الى الوثيقة S/23718 ، التي تحتوي على نص رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٢ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الاول المدرج في قائمتي هو اللواء إيكي و. س. نواتشوكوو وزير الشؤون الخارجية لنيجيريا ، الذي يود أن يدلي ببيان بالنيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية . وأرحب باللواء نواتشوكوو وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لنيجيريا .

السيد نواتشوكوو (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لشرف

عظيم لي أن أعرب لكم ، السيد الرئيس ، ولأعضاء المجلس الموقرين عن أحر تهانئ الغريق أول ابراهيم بابانفيدا رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس منظمة الوحدة الافريقية ، وأشكركم على منحي الفرصة لمخاطبة المجلس بالنيابة عنه حول موضوع تواجهه افريقيا والمجتمع الدولي كله في الوقت الحالي . وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أتوجه بالتهنئة للسيد بطرس بطرس غالي على تعيينه في منصب الامين العام للأمم المتحدة .

إن الصومال ، وهي دولة عضو في منظمة الوحدة الافريقية ، تعاني الآن من حرب أهلية ضروس تزعزع استقرار الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي لذلك البلد وتتسبب في مصاعب تجل عن الوصف لسكانه . إن المذابح وحشية تجلب في أثرها فقدان الممتلكات والجوع والفقر وإرغام الصوماليين على الهجرة عبر حدودهم الوطنية . ويتحول الرجال والنساء والاطفال الى لاجئين مما يعود بالعواقب الوخيمة على الدول المجاورة .

في حياة كل أمة شمة فترات من النمو والتطور ، تماما مثلما هناك فترات من
المصاعب والآلام . وما نشهده في الصومال هو ظهور قوة تغيير تعمل على تقطيع أوصال
البلاد على أسس عشائرية ومراع على القوة بين نخبتها السياسية والعسكرية .

لقد راقبت افريقيا بقلق بالغ زيادة حجم الاحباط إزاء عدم رغبة الفئات
المتحاربة في الصومال لوضع حد لهذه الحرب التي يقتل فيها الأخ أخاه ، وذلك حفاظا
على مصلحة وحدتهم الوطنية . وهناك أدلة وافرة على أن الجنود المتقاتلين أنفسهم قد
تعبوا من الحرب ويودون بالآخرى إلقاء أسلحتهم . وبالرغم من هذا ، فإنه لما يسعد
افريقيا أن ترى المجتمع الدولي الأوسع يظهر من جانبه وعلى نحو أفضل الاستعداد
السياسي لمعالجة الوضع الصومالي بجدية وبطريقة تبعث برسالة واضحة إلى الأطراف
المتحاربة بأن استمرار المذبحة ليس فقط عملا طائشا ، بل هو أيضا أمر غير مقبول .

إزاء هذه الخلفية دعا المجلس ، في اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد مؤخرا في
أديس أبابا من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير من هذا العام ، جميع الأطراف المتحاربة في
مقديشو إلى الاحترام الكامل للتعهدات التي قطعتها في نيويورك في ١٤ شباط/فبراير
من هذا العام بوقف الأعمال القتالية فورا وتشبثت وقف النار ، وحث المجلس الأطراف
على التعاون مع البعثة المشتركة التي أرسلت إلى الصومال والمؤلفة من منظمة الوحدة
الافريقية والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية في الجهود
التي تبذلها للتوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار يهدف إلى استعادة السلم
والاستقرار في الصومال وذلك تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٧٢٢ (١٩٩٢) المؤرخ في ٢٣
كانون الثاني/يناير ، من هذا العام .

ولقد شعرت بتشجيع كبير لأن مجلس الأمن ، الذي يضطلع بالمسؤولية الأساسية عن
صون السلم والأمن الدوليين ، قد أبقي هذه المسألة قيد نظره بما فيه الكفاية وبسبب
بعض الجهود في هذا المجال . إن افريقيا تعلق أهمية كبرى على قدرة مجلس الأمن في
الاستجابة للأوضاع التي يمكن أن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

إن الوضع في الصومال يستدعي اتخاذ اجراء مباشر من جانب مجلس الامن وذلك
تمشيا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة . وباختصار ينبغي على المجلس اتخاذ خطوة محددة
بهدف إقامة وجود للأمم المتحدة في الصومال من خلال وزع بعثة مراقبة عسكرية لرصد وقف
اطلاق النار . وهذا ، في نظر منظمة الوحدة الافريقية ، وفي نظرنا كأفارقة ، هو أقل
تدبير نتوقع أن يتخذه مجلس الامن ؛ وإلا فإن افريقيا لن يكون لها أي انطباع آخر سوى
أن مشاكلها لا تشير إلا الاهتمام المحدود في المجتمع الدولي ، ولاسيما الأمم المتحدة .
ولا ينبغي على مجلس الامن أن يمارس فقط دبلوماسية وقائية وفقا للتوجه والزخم
الجديدين ، بل يجب أن نراه يفعل هذا بفعالية في حالة الصومال ، وهي حالة الاختبار
الأقرب عهدا ، وآخر كارثة في سلسلة الكوارث التي حلت بقارتنا منذ زمن قريب .
إننا نرحب بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في معالجة
المسائل ذات الاهتمام للمجتمع الدولي . ونعتقد أن التعاون القائم في حالة منظمة
الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ينبغي أن يسفر عن إيجاد حل سلمي للنزاع الصومالي ،
وفي الواقع ، لسائر النزاعات في افريقيا . والأمم المتحدة بوصفها ضمير المجتمع
الدولي ، ينبغي أن تشجع بحكم الظروف القيام بعملية سياسية من شأنها ضمان وحدة
الدولة الصومالية وقابليتها للحياة وهي تسعى لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة
البناء .

إن افريقيا تلاحظ باهتمام شديد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في إدارة
الازمات ، وصنع السلم وصونه . ونذكر بأن افريقيا تستحق نفس الاهتمام النوعي والكمي
الذي حظيت به مناطق أخرى - بل ربما تستحق أكثر بداعي قاعدتها الاقتصادية الضعيفة .
وهناك ضرورة لأن يكون للأمم المتحدة دورها القوي والواضح في مناطق النزاع في
افريقيا .

إننا نشني على جهود الأمين العام في التعاون مع المنظمات الإقليمية في البحث
عن سلم شابت في الصومال . ونريد أن نسجل تقديرنا للمبعوث الخاص للأمين العام إلى
الصومال على ما بذله من جهود في زيارته الأخيرة . كما ونعرب عن تقديرنا لموظفي

برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الدولية للصليب الأحمر داخل الصومال على ما أظهروه من شجاعة نادرة وتفان خاص في العمل على توفير المساعدة للسكان ، وعلى ما قاموا به في الأمن القريب من تسهيل زيارتي لذلك البلد . إننا نحث مجلس الأمن على أن يبقى على الزخم في عملية السلم وذلك بأن يرسل فوراً مراقبين تابعين للأمم المتحدة لتثبيت وقف إطلاق النار وتمكين عملية المصالحة الوطنية في الصومال من مواصلة سيرها .

وتحقيقاً لهذه الغاية ، فإن نيجيريا ، تمثيلاً مع التزاماتها بموجب الميثاق وكاسهام إضافي في عملية السلم في الصومال ، على استعداد لاستضافة مؤتمر المصالحة الوطني الصومالي في أبوجا ، عاصمتنا الجديدة ، وذلك تحت الرعاية المشتركة للأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية . إننا نتوقع ويحدونا الأمل أن يحضر المؤتمر جميع قادة الأحزاب المتحاربة وأن يتوصلوا إلى اتفاق بشأن المستقبل السياسي للصومال .

إن أفريقيا تناشد جميع أطراف النزاع الصومالي وقف الأعمال القتالية فـسـوراً والتقيد بوقف إطلاق النار الذي تم التفاوض المشترك بشأنه . وعليهم أن يفعلوا هذا للنهوض بعملية المصالحة والتسوية السياسية في الصومال .

أخيراً ، فإن أفريقيا تحث مجلس الأمن على إرسال رسالة واضحة ومحددة لجميع الأحزاب الصومالية من خلال إرساله بعثة مراقبين عسكرية لزمّد وقف إطلاق النار والتشجيع على العودة السريعة للديمقراطية في البلاد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أشكر وزير خارجية نيجيريا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى أعضاء مجلس الأمن .

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل كينيا ، الذي يود الإدلاء ببيان بصفته رئيس مجموعة الدول الافريقية لشهر آذار/مارس . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد أدالا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،

باسم المجموعة الافريقية ، أهنيكم على تقلدكم رئاسة مجلس الامن لشهر آذار/مارس . ونؤكد لكم على تعاوننا ودعمنا الدائمين أثناء ممارستكم لمهام هذا المنصب الرفيع . كما أننا نشكر سلفكم السفير توماس بيكرينغ ، ممثل الولايات المتحدة على الطريقة الكفؤة التي أدار بها مداوات المجلس أثناء شهر شباط/فبراير .

إن الحالة في الصومال ، وهي البند المدرج على جدول أعمال المجلس الآن ، قد سببت جزعا وقلقا كبيرين لدى بلدان كثيرة وخاصة البلدان المجاورة مباشرة للصومال بل ولجميع الشعوب الملتزمة بعملية إحداث التغييرات السياسية بشكل سلمي وديمقراطي في افريقيا . لقد تضرر ما يربو على مليون فرد صومالي بشكل أو بآخر من جراء موجة العنف التي تعصف بالبلد الآن . فالنساء والاطفال والمسنون يتعرضون لظروف غير إنسانية في مخيمات اللاجئين ، حيث يوجد نقص شديد في الضرورات الأساسية لتوفير العيش أو تنعدم تماما .

وقد استرعى انتباهي في الآونة الاخيرة تقرير من نشرة Africa Watch عن الصومال ، عنوانه "قتال حتى الموت ، ترك المدنيين تحت رحمة الإرهاب والمجاعة" . في العادة لا أشاطر نشرة Africa Watch الكثير من آرائها ، ولكنني أرى أنه قد أبدت نقطة توضح بجلاء التعايش البغيض القائم بين الحرب والمجاعة في الصومال . واقتبس الفقرة التالية :

"إن الحرب والمجاعة في مقديشو تغذي كل منهما الآخر في حلقة مفرغة من الحرمان والتدمير . وإن شح الغذاء وارتفاع أسعاره يؤديان الى تحول

الكثير من الشباب الى السلب والنهب من أجل الحفاظ على حياتهم ، وهذا دافع يؤدي الى اقتتال الجيشين ... والاقتتال بدوره يخل بالتجارة ، ويدفع بالناس الى خارج منازلهم ويمنع امدادات الإغاثة من الوصول اليهم . والجوع والاقتتال متداخلان بشكل لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر . فواء الاقتتال من أجل السيطرة السياسية يكمن قتال من أجل البقاء . ويتبع ذلك أنه لا يمكن أن يكتب النجاح لحل الصراع السياسي دون إيجاد حل لمشكلة الغذاء " .

وعلى ضوء هذه الصورة ، تؤيد المجموعة الافريقية تأييدا قويا التوصيات التي جاءت في تقرير الامين العام الصادر في ١١ آذار/مارس ١٩٩٢ : أولا ، أن يرسل السي مقديشو ، في أقرب وقت مستطاع ، فريق فني مع ممثلي منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، كي يعدوا خطة تنفيذية لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة ، طبقا للاتفاق الخاص بتنفيذ وقف إطلاق النار الذي وقّع عليه زعماء الطرفين المتحاربين في مقديشو في ٢ آذار/مارس ١٩٩٢ ، وثانيا ، أن يطلب السي الفريق الفني النظر في إمكانية إنشاء آليات لضمان التسليم غير المعاق للمساعدة الإنسانية للأشخاص المشردين ، وثالثا ، أن يؤكد مجلس الامن على المسؤوليات الفردية والجماعية لزعماء الطرفين المتحاربين لإنقاذ الارواح ومد يد العون في توزيع المساعدة الإنسانية .

كما ذكر الامين العام ، ثمة حاجة الى أن يوضح مجلس الامن توضحا جليا لزعماء الطرفين المتحاربين عواقب أي شكل من أشكال العراقيل أمام عمل المراقبين الدوليين أو عمليات أي بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة قد يقرر مجلس الامن إنشائها . فحياة الملايين من الصوماليين وحياة الذين سيفوضهم هذا المجلس للمساعدة في إيجاد حل إنساني لا يمكن أن تترك في أيدي حفنة من الفئات المتحاربة . ولا بد لقرار صادر عن هذا المجلس أن ينقل هذه الرسالة التي لا لبس فيها . كما أنه لا ينبغي أن ينظر السي هذا المجلس بأنه متوان عن ممارسة مسؤولياته بموجب الميثاق . إن الحالة في الصومال تتطلب المشاركة النشطة للأمم المتحدة ووجودها القوي .

وأخيرا ، تود المجموعة الافريقية أن تغرب عن عميق شكرها للأمين العام على مبادرته بشأن الصومال ؛ ولوكيل الأمين العام للشؤون السياسية السيد جيمس جونساه ، الذي أدى مهمات حساسة في الصومال نفسها ، وللأمناء العامين للمنظمات الاقليمية الثلاث على جهودهم التعاونية ؛ ولهذا المجلس على سعيه الدؤوب تحقيقا للسلم العالمي . ولكم ، سيدي الرئيس ، نكرر شكرنا على مهاراتكم الدبلوماسية التي مكّنت المجلس من إجراء مداولاته بوضوح وموضوعية وبُعد النظر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل كينيا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هذه هي المرة

الثانية في بضعة أشهر التي يستجيب فيها المجلس للنتائج المأساوية للحرب المدنية التي تعصف بالصومال . وهذا الاهتمام بالحالة في الصومال يشبت ، اذا كان هناك ثمة حاجة الى ذلك ، القلق المتزايد الذي يشعر به المجتمع الدولي وإصراره على التخفيف من معاناة هذا الشعب الذي يمر بمحنة المجاعة والمرض والخوف .

وأود في هذا الصدد أن أعرب عن أحر التهاني للأمين العام على التقارير الشفوية والكتابية الممتازة التي قدمها للمجلس بشأن هذه المسألة . ويؤيد وفدي تأييدا راسخا جميع التوصيات والتدابير المتوخاة من أجل تخفيف معاناة الشعب الصومالي وتطبيع الحالة في هذا البلد .

كما أود أن أهنئ وكيل الأمين العام جيمس جونا والغريق الذي قاده في ظروف أقل ما يقال عنها إنها صعبة في الصومال ، بغية التوصل إلى شروط التسوية السلمية لهذا الصراع ووسائل معالجة الحالة الإنسانية المأساوية .

إن بلدي ، نظرا لانتمائه للأمة العربية وللقارة الأفريقية ، يهتم اهتماما خاصا بالمشكلة الصومالية والمخاطر التي تهدد السلم والأمن والاستقرار في المنطقة . إن الصومال ، البلد المستقل الموحد ذا السيادة ، يتعرض الآن لخطر التمزق لا بسبب الاختلافات العرقية أو الدينية ، بل أساسا بسبب الأحقاد الشخصية والقبلية بين الفئات المتصارعة .

إن هذه الحرب بين الأشقاء ، التي نجم عنها عدد كبير في الضحايا والكثير من الدمار ، تسببت في معاناة إنسانية رهيبة أصبح المجتمع الدولي على علم متزايد بها ولكن استجابته لها وإن كانت سليمة فإنها بطيئة . وللأسف إن عدم احترام المتحاربين الرئيسيين للالتزامات التي وقعوا عليها وتجاهلهم أحكام قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) يعيق حرية الوصول وتوزيع المساعدة الإنسانية التي تمنى إليها الشعب الصومالي . والمغرب ، وهو بلد إسلامي عربي أفريقي ، يغتنم هذه الفرصة لكي يتوجه بنداء أخوي لكل الأطراف والمجموعات والفئات الصومالية من أجل الامتثال لوقف إطلاق النار والسماح للأمم المتحدة بالقيام بعملية الرمد والتعاون تعاوننا كاملا مع الأمين العام بغية حل هذا الصراع بين الأشقاء حلا سلميا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أشكر السفير سنوسي ممثل

المغرب على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو السيد أبو النصر المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة الذي وجه إليه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد أبو النصر (جامعة الدول العربية) : اسبحوا لي في بداية

كلمتي أن أعبر لكم ولأعضاء مجلس الأمن عن خالص الشكر على السماح لي بالمشاركة في مناقشاتكم اليوم ، بهدف إيجاد حل للوضع المأساوي في الصومال الشقيق .

منذ بداية التطورات المؤسفة في الصومال ، الدولة العضو في جامعة الدول العربية ، بذلت الجامعة جهودا مكثفة لاحتوائها . ولقد قام أمينها العام ، منذ بدء الازمة بإجراء الاتصالات بالعديد من الأطراف المتنازعة ، سعيا لوقف نزيف الدم ، واحتواء هذه الازمة وإيجاد حل سلمي مقبول . وقام الأمين العام كذلك بإيفاد مبعوث خاص إلى المنطقة عدة مرات للالتقاء بالأطراف المعنية مباشرة . كما أوفد الأمين العام المساعد للجامعة لمتابعة مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد في جيبوتي .

منذ بداية الازمة وجامعة الدول العربية توجه النداء تلو النداء إلى الأطراف المتنازعة مطالبة بوقف القتال فورا ، داعية إلى حل الخلاف فيما بينها بالطرق السلمية . كما طالبت جامعة الدول العربية جميع المؤسسات والمنظمات المتخصصة والصناديق العربية المعنية بتقديم معونات عاجلة لإغاثة شعب الصومال الشقيق . كذلك كلف مجلس الجامعة لجنة الصومال التي شكّلت خصيما في أيار/مايو الماضي لهذا الغرض لتأمين مجهود عربي فعال لحل هذه الازمة . ولقد قامت هذه اللجنة ، بعد بحث الأمر ، بالتوصية بإدراج موضوع تدهور الأوضاع في الصومال على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية في دورته العادية السادسة والتسعين ، الذي قام بدوره بإصدار القرار ٥٠٩٧ بتاريخ أيلول/سبتمبر الماضي في هذا الشأن .

وبعد أن اتضح لمجلس جامعة الدول العربية تعثر تنفيذ مقررات جيبوتي ، عقد المجلس دورة غير عادية في ٥ كانون الثاني/يناير الماضي لدراسة استمرار تداعيات الوضع في الصومال وأصدر القرار ٥١٥٧ الذي وزع على مجلس الأمن في الوثيقة S/23448 .

لقد تابعت جامعة الدول العربية الجهود المشكورة التي بذلتها وتبذلها الأمم المتحدة وبعض أجهزتها في هذا الشأن . كما تابعت باهتمام وتقدير المجهودات الكبيرة التي قام بها الأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالي ، وإيفاده عدة مرات السيد

جيمس جونا وكيل الأمين العام إلى الصومال وإلى المنطقة عدة مرات بغية توفير الظروف الملائمة لوقف القتال وبدء خطوات نحو مصالحة وطنية . كذلك رحبت الجامعة العربية بقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) ، وأكدت في حينه استعدادها الكامل للمشاركة في تنفيذه في جميع مراحله . كما استجابت الجامعة العربية للمبادرة التي دعا إليها الأمين العام للأمم المتحدة بدعوة الأطراف المتصارعة في مقديشو للحضور إلى نيويورك في شباط/فبراير الماضي ، وشاركت مع منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في الاجتماع الذي عقد في مقر الأمم المتحدة والذي أسفر عن توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع . كذلك شاركت الجامعة مع ممثلي المنظمات السابق الإشارة إليها في المهمة التي كُلِّف بها السيد جيمس جونا إلى مقديشو والتي أسفرت عن اتفاق جديد بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في العاصمة ، وهي المهمة المشار إليها تفصيلا في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة S/23693 المطروحة أمامكم اليوم .

وأود في هذا المجال ، وبالنسبة عن أمين عام جامعة الدول العربية ، أن أسجل بالتقدير المجهود الكبير الذي قام به الأمين العام للأمم المتحدة ومساعدوه وكذلك المنظمات الإقليمية التي شاركت في هذه المهمة ، وأن أشني على ما توصلت إليه هذه المهمة من نتائج وتوصيات . وفي تقديرنا أن ما تم في هذا الشأن يعتبر تجربة فريدة وجديرة للتعاون الخلاق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ، طبقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة .

لا شك أن خطوات هامة قد تمت نحو تحقيق الأهداف التي نصبو إليها في الصومال . ولكن للأسف الشديد ، ما زال أمامنا طريق طويل وخطوات أخرى لابد لتحقيقها من استجابة أطراف النزاع بالكامل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، ووقف تلك الأطراف المتنازعة لإطلاق النار فوراً في مقديشو أو خارجها حتى يمكن المساهمة في وضع حد للمعاناة التي يعيشها شعب الصومال اليوم .

ولقد تلقيت اليوم توجيهها من الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن أعلن تأييد الجامعة الكامل لمشروع القرار المطروح أمامكم واستعداد الجامعة فور إقراره للمشاركة والتنسيق مع الأمم المتحدة بغية تنفيذ أحكامه وتأكيد عزم جامعة الدول العربية على بذل كل ما في وسعها لإنجاحه . كما طُلب مني أن أشارك ، باسم الجامعة العربية ، في إرسال رسالة واضحة بمطالبة جميع الفئات الصومالية المتنازعة باحترام ما تم الاتفاق عليه فوراً حتى يمكن توزيع المساعدات الإنسانية على المحتاجين وبدء الخطوات العملية الفعالة تحت إشراف الأمم المتحدة ، لإيجاد حل مقبول ووضع حد لهذه المأساة الإنسانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أشكر السيد أبو النصر على

كلماته الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي هو السيد أحمد انجين انساى ، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة ، الذي وجه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد انساى (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، بادئ ذي

بدء ، اسمحوا لي بأن أعرب لكم عن أحر تهانئي على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذه الفترة الصعبة . إننا على ثقة حقا بأنه بفضل خبرتكم ومهاراتكم المهنية المعروفة ستنجحون في الاضطلاع بالمهمة المعقدة التي يواجهها مجلس الأمن حاليا كما فعلتم تماما على نحو يثير الإعجاب في غضون الاسبوع المنصرم خلال نظر المجلس في قضية هائلة أخرى . كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر دبلوماسيا ممتازا آخر ، وهو الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية ، السفير توماس بيكرينغ ، على أدائه الغز في إدارة أعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير .

تشعر منظمة المؤتمر الإسلامي بالقلق العميق حيال الحالة في الصومال وقد بذلت جهودا لاستعادة السلم ولتعزيز الوفاق الوطني منذ اليوم الاول لنشوب الازمة . وقد قام الامين العام السيد حامد الغابد شخصا بزيارة بعض أجزاء الصومال وأجرى اتصالات بجميع الفئات السياسية الصومالية .

وقد ساهمنا في بدء عملية السلام التي تشير إليها مؤتمرات المائدة المستديرة التي عقدت في جيبوتي بين الفئات السياسية الصومالية . وقد عقد اجتماع للقادة الصوماليين وممثلهم في جدة في العام الماضي .

وكانت الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تتدارس الحالة في الصومال على المستوى الوزاري وعلى مستوى القمة وقد اتخذت قرارات هامة حددت المبادئ والمعايير والطرق التي من شأنها أن تحقق تسوية سلمية شاملة للازمة الصومالية .

وقد دعا مؤتمر القمة الإسلامي السادس ، الذي عقد في دكار في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، رئيسه ، سعادة السيد عبده ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال ، إلى أن يقوم بإجراء الاتصالات المناسبة بالأمين العام للأمم المتحدة من أجل دراسة إمكانية إرسال قوات صيانة السلم لحفظ السلم والنظام في الصومال . وقد قام الرئيس عبده ضيوف بإجراء المشاورات المطلوبة وقد أبلغ الأمم المتحدة بمضمون هذا القرار الذي اتخذته مؤتمر القمة الإسلامي السادس .

ومما يدعو إلى الارتياح العميق لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن السيد بطرس بطرس غالي ، الأمين العام ، وقد تصرف على وجه السرعة وبكل حكمة في عرض قضية الصومال على مجلس الأمن .

وقد رحبت منظمة المؤتمر الإسلامي باتخاذ قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٣) بشأن الصومال . وقد أعرب الأمين العام ، في بيان رسمي ، عن الدعم الكامل لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدعوة مجلس الأمن الموجهة إلى جميع الأطراف لوقف أعمال القتال ، الذي يعتبر شرطاً مسبقاً أساسياً للمعالجة الجدية لجميع الجوانب الأخرى للمشكلة .

إن الآمال التي راودتنا في تحقيق السلم في الصومال والتي ولدتها جولة المشاورات التي عقدت في جيبوتي ، للأسف ، لم تستمر لفترة طويلة . وقد كان اندلاع العنف ، وبصفة خاصة في منطقة مقديشيو ، السبب في سقوط الكثير من القتلى وإحداث الدمار على نطاق واسع . ومن المهم تحديد العقوبات الرئيسية التي تقف في طريق تنفيذ المقررات التي اتخذت في جيبوتي . ومن الضروري أيضاً إجراء تحليل كامل للأسباب الرئيسية للصراع بين القبائل من أجل إيجاد حل عادل ودائم ومنصف .

إن المبادئ والبارامترات التي ينبغي أن تحكم إجراءات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى لتحقيق حل سياسي للأزمة الصومالية ينبغي أن تبين بلاء وأن تترجم إلى إطار سياسة شاملة ومتماسكة من أجل السعي المشترك لتحقيق السلم في الصومال .

وقد أكدت الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، على أعلى مستوى ، التزامها باستعادة وحدة وسيادة الصومال ولامتها الإقليمية وامقلالها السياسي والحفاظ عليها . وفي ضوء الاخطار الملازمة للحالة الراهنة في الصومال ، من الضروري أن يكرر المجتمع الدولي بأسره التزامه بهذه المبادئ .

وفيما يتعلق بمسألة إبرام اتفاق دائم لوقف إطلاق النار ، نرى أن إبرام اتفاق شامل لوقف إطلاق النار يشمل جميع أجزاء الصومال ، وليس العاصمة والمناطق المجاورة لها فحسب ، بالغ الأهمية . ومن شأن هذا أن يقتضي الحصول على التزام لا لبس فيه من جانب الفئات السياسية الصومالية . وفي حالة عدم وجود مؤسسات لها صلاحية الدولة ، وهذا ما تتسم به الحالة الراهنة في الصومال ، فإنه ليس من المفيد أن نتوقع أن أي ترتيب لوقف إطلاق النار يقتصر على مقديشيو يمكن أن ينطبق على أجزاء أخرى من البلد . بيد أننا ندرك الحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات لوقف القتال في مقديشيو ونحث الأطراف المعنية على أن تتقيد بقرارات مجلس الأمن ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

وإن منظمة المؤتمر الإسلامي ، من جانبها ، على استعداد للمساعدة بأي شكل يعتبر مناسباً في ترتيب إبرام اتفاق شامل ودائم لوقف إطلاق النار . وفي هذا الصدد ، تنسق منظمة المؤتمر الإسلامي جهودها مع جهود الأمم المتحدة لمساعدة شعب الصومال على تخطي مصاعبه ومعاناته الحالية . وبهذه الروح ، شاركت منظمة المؤتمر الإسلامي بنشاط في محادثات نيويورك التي امتدت من ١٢ إلى ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ وشاركت في الوفد المشترك المكون من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية ، الذي زار مقديشيو للتشاور مع الفئات الصومالية حول طرق ووسائل إبرام اتفاق وقف إطلاق نار وتمهيد السبيل أمام إيجاد حل سلمي لمشكلة الصومال . وقد تعثر التكليف الناجح لهذه المهمة ، للأسف ، باندلاع القتال من جديد . ولهذا من المهم أن يكون تنفيذ ورمذ ومراقبة اتفاق وقف إطلاق النار مكفولاً بوجود قوة لميانة السلم في الصومال .

إن البحث عن حل عادل ودائم للآزمة الصومالية يمكن أن يتحقق على أفضل نحو من خلال البدء بحوار جاد بين جميع المجموعات السياسية الصومالية ، مع أخذ التكوين القبلي المعقد للمسرح السياسي الصومالي واحترام التقاليد الصومالية بعين الاعتبار . والأهم من ذلك ، وربما يكون العنصر الوحيد الموحد الذي يتجاوز التنوع القبلي في الصومال هو إيمان الشعب الصومالي بالدين الإسلامي . وهو يمكن أن يوفر له أساسا فعليا وحقيقيا لتخطي مصالحه الذاتية قصيرة النظر وعيش بعضهم مع بعض في جو من الأخوة والوثام .

تعتقد منظمة المؤتمر الإسلامي أنه ينبغي النظر في عقد مؤتمر يتألف من جميع الفئات السياسية الصومالية حول الوفاق الوطني ، تحت إشراف مشترك من جانب الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية . وتقدر منظمة المؤتمر الإسلامي عميق التقدير التدابير التي اتخذها السيد بطرس بطرس غالي ، الأمين العام ، لتعبئة المساعدة الإنسانية لصالح شعب الصومال . ويسعد منظمة المؤتمر الإسلامي أن تنسق جهودها مع جهود الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية .

ويقتضي انجاء أعمال الإغاثة الفعالة مع الحجم الخطير للمشكلة النظر العاجل في تهيئة الظروف المناسبة لتوزيع المساعدة الإنسانية على جميع أجزاء الصومال . ومن المهم أن تكفل السلامة الجسدية للذين يشاركون في هذا المسعى النبيل . ولهذا الغرض ، نقترح أن يدرس بشكل جاد إنشاء مناطق سلم في مختلف أجزاء الصومال . في ضوء هذه الاعتبارات ، ترحب منظمة المؤتمر الإسلامي بحرارة بالتقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام والذي صدر توا ، وتشني بكل إخلاص على وكيل الأمين العام السيد جيمس جوناو على دوره الحفاز الممتاز وجهوده المثمرة في السعي من أجل تحقيق سلم عادل ودائم في الصومال .

وإن منظماتنا على استعداد لاستكشاف أية أفكار ومقترحات أخرى جديدة مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى من أجل إيجاد نهج شامل ومنسق جيداً لحل الأزمة في الصومال . ولنفس السبب ، تؤيد منظمة المؤتمر الإسلامي بالكامل مشروع القرار .

وفي الختام ، نود مرة أخرى أن نشكر السيد بطرس بطرس غالي ، الأمين العام لإتاحة هذه الفرصة لنا لتنسيق جهودنا مع جهود الأمم المتحدة من أجل قضية السلم في الصومال .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر السيد أحمد انجين أنساي

على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مابرحنا في

الهند نتابع بحزن متزايد تدهور الحالة في الصومال . إن القرن الافريقي يقع مباشرة في الجانب الآخر من بحر العرب المقابل لشبه الجزيرة الهندية ، وبمحاذاة طرق التجارة البحرية التي تربط بلادي منذ قرون بالشاطئ الشرقي لافريقيا . ولذلك ، فإن العواقب السياسية والانسانية البغيضة الناجمة عن هذا الصراع بين الاشقاء تبرز بالنسبة لنا بوضوح مأساوي .

إن تقرير الامين العام عن الصومال ، المقدم في أعقاب المهمة الصعبة للغاية التي قام بها مؤخرا وكيل الامين العام جيمس جوناو وفريقه ، يصور بوضوح تعقد الحالة . فالقتال في مقديشو بين طرفين متحاربين من نفس الحركة الصومالية يتضاءل تعقيدا بسبب الاعمال العدائية بين الاحزاب والحركات السياسية في أجزاء أخرى من الصومال ، والانقسامات والتناحرات داخل تلك الحركات ذاتها ، والحركات الانفصالية في الشمال ، والعناصر المسلحة التي لا تخضع لسيطرة أحد والتي تعيث فسادا في كل مكان . وقد استرعى الامين العام انتباهنا الى عدم وجود أي مجتمع مدني وإلى انهيار القانون والنظام في مقديشو وأماكن أخرى ، الامر الذي زاده تعقدا انتشار الاسلحة والذخيرة فيما بين السكان وسهولة الحصول عليها .

ولا توجد في الصومال اليوم سلطة سياسية واحدة يمكن للمجتمع الدولي أن يتعامل معها وأن يلجأ اليها لإيجاد حل لهذه المشكلة . وإن شعب الصومال ، رجالا ونساء وأطفالا أبرياء تمسك بهم الخوالب الرهيبة لحرب ضروس ، يصرخ طالبا المساعدة . ويمثل حجم المشكلة واستمرارها بحد ذاته ، كما جاء في مشروع القرار المعروض علينا ، تهديدا للسلم والامن في المنطقة .

ولهذا فإن الحالة في الصومال حالة فريدة ، وقد استعمت ، كما ذكر الامين العام ، على الحلول التقليدية . وإن المبادئ المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة ،

التي يجب على مجلس الأمن أن يستند اليها دوماً في نظره في المسائل المعروضة عليه ، ينبغي تطبيقها في هذه الحالة أيضاً . ولكن الأمين العام ذاته يخلص الى أن هناك حاجة الى استكشاف سبل جديدة وطرق مبتكرة تتناسب مع الحالة الانسانية والسياسية السائدة وذلك من أجل تسهيل التوصل الى تسوية سلمية . وفي هذا الصدد ، فإن الجهد التعاوني الذي تظطلع به المنظمات الاقليمية الى جانب الأمم المتحدة في سياق الفصل الثامن من الميثاق ، له أهميته .

واقترح الأمين العام أن يوفد فريقاً تقنياً ليقوم ، بالتشاور مع الطرفين الرئيسيين المتحاربين في مقدشو ، بإعداد خطة تنفيذية لآلية رصد تابعة للأمم المتحدة لتحقيق استقرار وقف إطلاق النار في المدينة . وقد وافق الطرفان المتحاربان الرئيسيان على آلية الرصد هذه نتيجة للجهود التي بذلتها البعثة المشتركة الاخيرة بقيادة السيد جيمس جوناو . وللأسف ، لا يزال يتعين عليهما الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعا عليه في نفس الوقت . ولا تزال مسألة العناصر المسلحة التي لا تخضع لسيطرة أحد بحاجة الى معالجة . وبدون وقف فعال لإطلاق النار سيكون من الصعب للغاية لآلية بعثة رصد تابعة للأمم المتحدة أن تقوم بمهمتها ، وسيكون العنصر الاساسي لعمل الفريق التقني التأكيد للمتحاربين على الحاجة الى وقف القتال واحترام وقف إطلاق النار المتفق عليه .

واقترح الأمين العام عنصراً آخر لولاية الفريق التقني ، الذي سيدرس الآليات الممكنة لكفالة تسليم المساعدة الانسانية دون عائق . وفي الحقيقة ، لم يكن هذا الاقتراح سابقاً لأوانه على الإطلاق . فالحالة الانسانية المريعة التي سببها الصراع وفقدان الأغذية ، قد أدت الى تفاقم الحرب الرعون ، التي بدورها جعلت الجهود الانسانية الدولية الملموسة أمراً مستحيلاً .

لقد وصلت هذه الحالة الى أبعاد خطيرة ، تجاوزت بخمسة أضعاف الاصابات التي وقعت في يوغوسلافيا وتشريد مئات الآلاف من الأشخاص الأبرياء في مناطق النزاع وحولها في جميع أجزاء البلاد . وإن بعض المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تقوم بجهد

بطولي لتقديم المساعدة ، ولكن عدم وقف إطلاق النار وعدم تعاون المجموعات المتحاربة أفشلا فعالية العمليات وسببا إصابات مؤسفة في صفوف موظفي الاغاثة .

إن الصراع في الصومال لا يمكن حسمه في النهاية الا من خلال الحوار السياسي في اطار مؤتمر للمصالحة الوطنية والوحدة ، الذي سيشكل المرحلة الثانية من عمل الامم المتحدة . ولكن في هذه المرحلة الاولى ، فإن الحاجات العاجلة واضحة تماما ، وتقع المسؤولية ، بصورة انفرادية وجماعية ، على عاتق زعماء الاطراف الصومالية المختلفة ذاتها . لقد تقدمت الامم المتحدة لمساعدتهم ، ويتعين عليهم أن يمنحوها كل دعم ممكن .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي ممثل

ايطاليا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد تراكسلر (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني أتكلم

اليوم لأن ايطاليا تود في هذه المناسبة أن تعرب عن تأييدها الكامل لمشروع القرار الذي سيعتمده المجلس وما يتضمنه من تدابير ترمي الى تشجيع الوصول الى حل سلمي للصراع المؤسف الدائر في الصومال ، وهو بلد ، كما يعلم الاعضاء ، قريب لبلادي نظرا لرابط الصداقة والتعاون العريقة بينهما .

وفي الواقع ، فإن روابط الصداقة هذه هي التي تشجعني على الاعراب ، اذا سمح لي المجلس ، عن تقدير بلادي العميق للأمين العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، على مبادرته من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة الصومالية ، وكذلك لوكيل الأمين العام جيمس جوناو على جهوده الدؤوبة لتحقيق نفس الغاية .

إن ايطاليا ، إذ تشني مع الارتياح على إيغاد فريق تقني تابع للأمم المتحدة الى الصومال ، تعرب عن أملها في أن تكمل هذه المبادرة - كما هو منصوص عليه في الواقع في مشروع القرار - بجهود تعاونية كافية من جانب الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وذلك من أجل عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنية ليجمع جميع الاطراف والحركات والغثات الموجودة الآن في مقديشو وفي جميع أراضي الصومال .

ومن نافلة القول إن ايطاليا تقف على أهبة الاستعداد لتسهم بكل السبل المتاحة لها لإنجاح هذا المؤتمر . وعلاوة على ذلك ، تأمل ايطاليا أن تهيئ المبادرات ، التي ينص عليها مشروع قرار اليوم ، الظروف اللازمة لتوزيع المعونة الانسانية بطريقة منتظمة وآمنة على الصوماليين المتضررين بالاحداث المساوية ضررا خطيرا .

إن بلادي تقف على استعداد للاسهام في برامج المعونة الدولية التي وضعتها المنظمات المتخصصة . وفي هذا الصدد أود أن أعلن أن بعثة من الموظفين الايطاليين على اتصال مع لجنة المليب الاحمر الدولية لبحث امكانية تقديم اسهام ايطالي الى المساعدة الانسانية في الصومال ، التي تقوم بها بالفعل تلك اللجنة بالتعاون مع الامم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية .

في الختام ، أود أن أعرب لكم ، سيدي ، عن أطيب تمنيات بلدي وتهانيه لكم على توليكم رئاسة مجلس الامن ، مع خالص تقديرنا للعمل الذي قام به سلفكم ، السفير توماس بيكرينغ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أشكر ممثل إيطاليا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . إذا لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أن الأمر كذلك .

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

قبل أن أعرض مشروع القرار للتصويت ، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد جيسي (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أشارت

المأساة في الصومال حزنا شديدا في نفوسنا . فهذا البلد الأفريقي الشقيق الذي تمزقه حرب أهلية رهيبة تسببت في الكثير من الألم والمعاناة لشعبه وجلبت عليه الدمار والموت قد وصل إلى حافة الغوض والتمزق .

في كانون الثاني/يناير الماضي معى المجلس ، في مواجهة هذه الحالة الخطيرة ، إلى تقديم المساعدة لشعب الصومال فاتخذ القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) الذي دعا إلى وقف الأعمال العدائية والاتفاق على وقف لاطلاق النار ، وطلب إلى الأمين العام المساعدة في تطبيع العلاقات السياسية في الصومال وتعبئة المساعدة الانسانية لهذا البلد . وقد انضمت بلادي طوعا وبنيشاط إلى قرار المجلس هذا لأننا نعتقد أنه إجراء ضروري يأتي في الوقت المناسب لإنقاذ شعب الصومال .

إن الجهود التي بذلها الأمين العام حتى الآن من أجل تنفيذ الولاية المناطة به بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) لجديرة بالثناء ، ونحن نحثه بقوة على مواصلة هذه الجهود بغية المساعدة في تحقيق الاستقرار وإعادة الحياة إلى حالتها الطبيعية في الصومال .

وإننا نقدر بصفة خاصة المساعدة التي يقدمها الأمين العام في التوسط بغية التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار بين الحزبين . إلا أنه من المؤسف أن نلاحظ عدم التزام الطرفين بهذه الاتفاقات كما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام .

إننا نحث ، بل ونطالب الطرفين المعنيين باحترام اتفاقات وقف إطلاق النار هذه بغية وقف المجزرة التي يتعرض لها شعب الصومال وتهيئة الظروف اللازمة للتوصل الى تسوية سياسية للنزاع .

ليس بمقدور المجتمع الدولي ولا ينبغي له الانتظار فترة أطول لوقف أكثر الحروب الأهلية دمارا في عصرنا هذا والتي نشرت الفوضى في هذا البلد . مع ذلك ، ليس لأي طرف أو حزب أو حركة ، مهما كانت السياسات التي ينتهجها صائبة أو الأهداف التي يزعمرها نبيلة ، الحق في فرض هذه التضحية على شعبه ناهيك عن إطالة أمدها .

إننا نناشد كل المتورطين في الصراع وقف أعمالهم العدائية فورا والتعاون بالكامل مع الامين العام في جهوده الرامية الى صنع السلم وذلك خدمة لمصلحة بلادهم وحبا بشعبهم ولاعتبارات انسانية .

ويسعدنا أن نلاحظ أن الامين العام قد قرر إرسال فريق تقني الى الصومال في أقرب وقت ممكن لإعداد خطة عملية لإنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة . ونحن نعتقد أن هذه خطوة هامة صوب تثبيت وقف إطلاق النار وتيسير التوصل الى حل تفاوضي للنزاع .

إننا نأمل أن يرقى المجلس ، عندما يقتضي الأمر ، الى مستوى مسؤولياته وأن يتخذ ، وفقا لممارسات سابقة في حالات مشابهة ، الاجراءات التي قد تكون ضرورية لتحقيق الاستقرار واستعادة السلم والهدوء الى الصومال .

وننتهز هذه الفرصة للإشادة بالدور الذي تطلع به المنظمات الانسانية الدولية ، وبصفة خاصة لجنة الصليب الاحمر الدولية على الجهود المتفانية والشجاعة التي تبذلها من أجل تقديم المساعدة الانسانية الى سكان الصومال المتضررين . وأن الاخطار التي تعرضت لها تجعل المساعدة الانسانية التي تقدمها جديرة بالشناء والتقدير .

لقد لاحظنا الجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة الانسانية والإغاثة . ونحث الامين العام على مواصلة هذه الجهود ، ونؤكد ، في هذا السياق ، أهمية المنسق الذي طلب المجلس تعيينه بقراره ٧٣٣ (١٩٩٣) .

يعد مشروع القرار المعروض علينا خطوة أخرى سيتخذها المجلس قريبا في اطار جهوده للمساعدة في تطبيع الحالة في الصومال . ومن المتوقع أن يتمكن الفريق التقني من الاضطلاع بولايته بنجاح في وقت قريب جدا مما سيتيح للمجلس الشروع بشكل عاجل في اتخاذ المزيد من التدابير لتثبيت وقف اطلاق النار حسبما يترثيه تقرير الامين العام .

ويحدونا الامل في أن يواصل المجلس رصد الحالة في الصومال عن كثب وأن يتخذ كل التدابير المناسبة والعاجلة لمساعدة هذا البلد في استعادة الهدوء والاستقرار . وأخيرا ، نقدر العمل الذي أنجزه السيد جيمس جونه وفريقه والتزامهم الشجاع بتنفيذ مهمتهم في ظروف صعبة تحقق بهم الاخطار في الصومال .

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كل المعلومات

القادمة من الصومال تتفق على نقطة واحدة مفادها أن الحالة الانسانية هناك يرثى لها . فعدد الموتى والجرحى والمشردين أخذ في الازدياد والمجاعة تشدد من قبضتها هناك . علاوة على ذلك ، فإن الحالة السياسية والعسكرية المعقدة للغاية تعرقل ، بل وتحول ، دون تقديم المساعدة لشعب الصومال الذي هو بأمر الحاجة اليها .

لهذا السبب ، نود أن نحیی كل أعضاء المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية الذين يواصلون تقديم المساعدة لشعب الصومال ، رغم التعرض للمخاطر في أغلب الاحيان .

ويود وفدي أيضا أن يشكر الامين العام على تقريره ، وقبل كل شيء ، على الجهود التي بذلها من خلال ممثله السيد جيمس جونه والتي أدت الى توقيع اتفاقات وقف اطلاق النار بين علي مهدي محمد وفرح عيديد في ٣ آذار/مارس .

وتنص هذه الاتفاقات على انشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة بهدف تحقيق وقف اطلاق نار دائم يشمل كذلك العناصر المسلحة التي لا تخضع لسيطرة أحد . إلا أن انشاء آلية كهذه مفترض أن تتخذ أطراف الاتفاق تدابير محددة كما هو منصوص عليه في الفقرة ٤٠ من تقرير الامين العام .

ويعد إرسال الفريق التقني بناء على اقتراح الأمين العام للتحقق بصفة خاصة من تنفيذ هذه الأحكام بفعالية أمرا مغيذا للغاية . وينبغي لهذه البعثة ، ضمن أمور أخرى ، أن تقرر ما إذا كانت الظروف الأمنية في الصومال تسمح بإرسال فريق للتحقق من وقف إطلاق النار .

وسيكون الهدف الثاني للفريق التقني دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بضمنان توزيع المساعدة الإنسانية دون أية عوائق على المشردين في مقديشو . ونظرا لمحنة شعب الصومال ، لا يجد وفدي أية صعوبة في تأييد ما أسماه الأمين العام شخصا بـ "طرق مبتكرة" .

وبالرغم من ذلك أود أن أشير الى أنه عند تنفيذ عملية الأمم المتحدة في الصومال يجب أن يكون هناك تمييز واضح بين الجانبين السياسي والعسكري والجانب الانساني ، وبخاصة بسبب آثارها المحددة على الميزانية .

وختاما ، أود أن أؤكد الأهمية التي يعلقها وفد بلدي على الدور الذي تضطلع ، بل يجب أن تستمر في الاضطلاع به ، منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية . ولا يسع وفد بلدي إلا أن يوافق على الفقرة ٩ من مشروع القرار ، التي يطلب فيها الى الأمين العام أن يتعاون تعاوننا وثيقا مع المنظمات الإقليمية من أجل عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنيتين في الصومال . وبالإضافة الى ذلك ، ترحب بلجيكا باعتماد الأمين العام أن يشرك هذه المنظمات في آلية للرمد تابعة للأمم المتحدة تقام في الصومال .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تسبب

الحالة المتدهورة في الصومال قلقا شديدا لبلدي منذ فترة طويلة . إن العنف المستمر وأثره السلبي على الحالة البائسة للسكان المدنيين يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والامن في القرن الافريقي ، وهو منطقة تعصف بها فعلا وبخطورة المجاعات والحروب الأهلية وأمواج اللاجئين الهائلة . ولهذا رحبت النمسا بمبادرة الأمين العام في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ لعرض هذه المسألة على مجلس الامن .

وقد أيدت النمسا بقوة أيضا اتخاذ قرار مجلس الامن ٧٣٣ (١٩٩٣) الذي أنشأ بالأمين العام ولاية مزدوجة : لاتخاذ التدابير اللازمة لزيادة المساعدة الإنسانية للسكان المصابين من ناحية ، وللحصول على التزام جميع الاطراف المشتركة في الصراع بوقف القتال للسماح بتوزيع المساعدة الإنسانية من ناحية أخرى . وبذلك اعترف مجلس الامن بالرابطة الوثيقة بين الوقف الدائم للقتال وانشاء آليات قابلة للنمو لتوزيع المساعدة الإنسانية .

ونرحب بأن البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي تمكنت ، كخطوة أولى صوب تحقيق الولاية التي

أنطها بها القرار ٧٣٣ (١٩٩٣) ، من التوصل الى توقيع الحزبين الرئيسيين على اتفاقات وقف اطلاق النار في مقديشو في ٣ آذار/مارس . إلا أنه مما يؤسف له أن وقف اطلاق النار لم ينفذ تماما ، وما زال ذلك يمنع توزيع المساعدة الإنسانية على السكان ، مما يشير بوضوح الى ضرورة بذل المزيد من الجهود . ولهذا نؤيد اقتراح الأمين العام بأن يرسل على وجه السرعة فريقا تقنيا الى مقديشو وأجزاء أخرى في الصومال لمناقشة التدابير الرامية الى تثبيت اتفاقات وقف اطلاق النار والنظر كذلك في انشاء آليات لضمان تسليم المساعدة الإنسانية دون عائق .

ونحن على ثقة من أن مشروع القرار المعروض علينا الذي يؤيد هذه الاقتراحات المقدمة من الأمين العام سيحظى بالتأييد الجماعي من جانب أعضاء مجلس الأمن . وبهذا سيرسل المجلس أقوى إشارة ممكنة الى جميع الأحزاب والحركات والأطراف في الصومال لكي تحترم مطلب مجلس الأمن بالتعاون التام مع الأمين العام والاحترام الكامل لأمن وسلامة الفريق التقني وموظفي المنظمات الانسانية في جميع أنحاء الصومال .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : إن الصراع

والحرب اللذين طال أمدتهما في الصومال قادا الى خسائر جسيمة في الممتلكات والأرواح لحقت بالشعب الصومالي . ويشاطر الوفد الصيني الوفود الأخرى القلق العميق الذي أعربت عنه حيال هذه الحالة .

ويسرنا أن نلاحظ أنه بفضل وساطة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة ، وقّع الرئيس المؤقت للصومال ورئيس المؤتمر الصومالي الموحد في ٣ آذار/مارس من هذا العام الاتفاق المتعلق بتنفيذ وقف اطلاق النار واتفقا على اتخاذ خطوات فورية لتنفيذ التدابير الرامية الى تثبيت وقف اطلاق النار من خلال آلية مراقبة تابعة للأمم المتحدة . وهذه ، في رأينا ، نقطة بداية طيبة وفرصة مؤاتية للتوصل الى حل سلمي للنزاعات الداخلية في الصومال . ونأمل كل الأمل أن تفتتح الأحزاب الصومالية المعنية المشتركة في الصراع هذه الفرصة لكي تنفذ اتفاقات وقف اطلاق النار تنفيذا جادا وتسعى جاهدة من أجل استعادة السلم والاستقرار في الصومال في وقت قريب . ونود أيضا

أن نفتنم الفرصة لكي نعرب عن تقديرنا وشكرنا للأمين العام للأمم المتحدة وممثلـه الخاص السيد جيمس جوناو وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي على الجهود المبذولة التي لا تكل لضمان تسوية سلمية للقضية الصومالية .

ويعرب الوفد الصيني عن تقديره لتقرير الأمين العام عن القضية الصومالية وتأييده لإصدار مجلس الأمن قرارا حول هذه المسألة . ونرى ، في نفس الوقت ، أن القضية الصومالية يجب أن يسويها سلميا وبصفة أساسية الشعب الصومالي نفسه من خلال المشاورات والحوار . ولا يمكن لآلية مساع خارجية ، بما فيها آلية المراقبة التابعة للأمم المتحدة والائاثة الانسانية ، أن تكون لها فعالية حقيقية إلا إذا تمت بناء على طلب الشعب الصومالي وبتعاونه ودعمه . ونأمل ونعتقد أن أنشطة الأمم المتحدة في الصومال ستدار وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، مع الاحترام الكامل لاستقلال الصومال وسيادتها ، بحيث تسهم مساهمة فعالة في استعادة السلم العادل والدائم في الصومال في وقت قريب . وفي هذا الصدد ، نرى أن أية عمليات أخرى تقوم بها الأمم المتحدة لصيانة السلم في الصومال يجب أن يبلغ عنها مجلس الأمن سلفا ويوافق عليها .

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الحالة الخطيرة جدا القائمة في الصومال والنااتجة عن القتال العنيف الذي يؤثر على أغلبية أجزاء ذلك البلد مصدر قلق بالغ للحكومة الفرنسية . فبالاضافة الى الخسائر الفادحة في الارواح ، يتسبب هذا القتال في تشريد السكان الواسع النطاق وكذلك في تدهور خطير للغاية في الحالة الإنسانية ، وبخاصة بالنسبة للغذاء . كما أنه يعرّض للخطر السلم والاستقرار الضعيفين في المنطقة بأسرها .

وقد أعرب مجلس الأمن ، عندما أصدر قراره ٧٣٣ (١٩٩٢) في ٢٢ كانون الثاني/يناير الماضي ، عن عزمه على الاسهام في الجهود المبذولة من أجل إنهاء القتال ، وتسهيل تقديم المساعدة الى السكان المتضررين ، وتشجيع التوصل الى تسوية

سياسية للصراع . ومنذ ذلك الحين يبذل الامين العام المساعي ، على سبيل الاولوية ، في اطار المهمة التي كلفه بها مجلسنا ، لحث أطراف الصراع في مقديشيو على إنهاء المواجهات . ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده الكامل لآعمال الامين العام وكذلك للجهود التي يبذلها السيد جيمس جوناه وكيل الامين العام .

ونعرب عن استنكارنا لعدم احترام الأطراف بعد لوقف اطلاق النار الذي التزمت به ، ونناشدها أن تنهي القتال دون تأخير . كما نناشدها أن تبذل قصارى جهدها لتشجيع تقديم المساعدة التي يحتاج إليها السكان احتياجا ماسا وذلك ، ضمن جملة أمور ، عن طريق ضمان سلامة موظفي المنظمات الإنسانية .

وبوحي من ذلك فإن وفد بلادي يؤيد المبادرات المتوخاة في تقرير الأمين العام ، وخاصة الخطة الرامية الى إرسال فريق تقني تابع للأمم المتحدة الى مقديشيو . ويعرب وفد بلادي عن الامل بأن تلقى هذه المبادرات تعاون الاطراف ، هذا التعاون الذي لابد منه لنجاح المبادرات . ومن الضروري أيضا أن تمتنع جميع الدول وفقا للنداء الذي وجهه المجلس اليها ، عن أية أعمال من شأنها زيادة التوتر . في الختام ، يأمل وفد بلادي بأن يعتمد مجلس الأمن بالإجماع مشروع القرار المعروض عليه ، وبذلك يثبت عزمه على الإسهام في وضع حد للمأساة النازلة بالصومال والتي تشغل كاهل أبناء هذا البلد .

السيد مومبونغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد

بلادي أن يثني على الأمين العام وأن يهنئه على إطلاقه - بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي - جهود السلام في الصومال التي أسفرت في نيويورك في ١٤ شباط/فبراير عن التزام الفريقين المتحاربين بوقف الأعمال القتالية ، وما أعقب ذلك من توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار في ٣ آذار/مارس في مقديشيو .

إن تقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم (S/23693 و Corr.1) يحيط علماً بأن التعقيد الذي يلف الوضع المأساوي في الصومال قد تطلب هذا الجهد المتضافر من جانب الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ثلاث . وفي هذا الصدد ، يرحب وفد بلادي بمشاركة سعادة الجنرال نواتشوكوو ، رئيس مجلس الوزراء في منظمة الوحدة الافريقية ، في مداولاتنا . إننا نتقدم اليه بالشكر على خطابه الرائع .

لقد أبقى المجلس مؤخرا قيد نظره الصراع الاخوي الدموي الذي تسبب في كثير من الدمار وخسائر هائلة في الأرواح وهدد السلم والاستقرار في المنطقة . ولقد جرى لحشد الآن اتخاذ الإجراءات الفعالة والمناسبة من جانب المجلس لتثبيت وقف إطلاق النار في منطقتين - يوغوسلافيا وكمبوديا . ولمدة عام تقريبا ومأساة الصومال لاتزال تتكشف أمام ناظرينا . ويعتقد وفد بلادي أن الصراع في الصومال ينطوي على طبيعة بالغة

الخطورة ويجب تناوله بالحاح شديد . ولهذا فإننا نرحب بالتوصية التي قدمها الأمين العام والرامية الى إرسال فريق تقني الى الصومال في أسرع وقت ممكن لإعداد خطة تهدف الى وضع آلية رصد تابعة للأمم المتحدة . ويتوقع وفد بلادي ألا يتأخر إرسال هذا الفريق التقني بناء على إشارة الى منسق الجهود الإنسانية وردت في الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار المعروف أمامنا .

وأود أن أسجل جام غضبنا إزاء بعض الاطراف في الصومال ، والتي يبدو أنها لا تأخذ مأخذ الجد التزامها باتفاقات وقف إطلاق النار التي وقّعت أخيرا . وينبغي تحذيرهم بأن المجتمع الدولي لن يقبل بوضع يقضي فيه الأبرياء نحهم في ظروف يمكن فيها حل الخلافات بسهولة وبالطرق السلمية .

لذلك نناشد جميع الاطراف في الصومال وقف الأعمال القتالية ، والتعاون التام مع الفريق التقني في الولاية الممنوحة له لإعداد خطة عملياتية لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة ، والتعاون التام مع الفريق التقني لوضع الآليات في مكانها وذلك لإيصال المساعدة الإنسانية دون عائق لجميع الأشخاص الذين هم بحاجة اليها في أنحاء الصومال .

إننا على ثقة بأن الأمين العام سيتابع بنشاط جهوده الإنسانية من خلال حشد كل الموارد الموضوعة تحت تصرفه ، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لكي يعالج بعجالة الوضع الحرج والمأساوي الذي يعيش فيه سكان الصومال .

إننا نتطلع قدما الى تقرير الأمين العام والى الموافقة السريعة على توصياته وتنفيذها وذلك من أجل أن يستقر الوضع في الصومال .

السيد واطسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن المعاناة الإنسانية في الصومال التي جرت على مدار الشهور العديدة الماضية كانت مأساة ينفطر لها القلب . فابناء الصومال الأبرياء ، بمن فيهم آلاف الأبرياء من النساء والأطفال ، واجهوا المجاعة والمرض والموت نتيجة الصراعات الوحشية للسيطرة على المناطق والتي دمرت هذا البلد عاشر الحظ . إن حكومة الولايات المتحدة

ترى أن وقف إطلاق النار ، وإنشاء عملية للوفاق الوطني وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة لهؤلاء الضحايا الذين لم يحالفهم الحظ هي بمثابة الاهداف الرئيسية للمجتمع الدولي في الصومال .

ولا ينبغي فقط مضاعفة التخفيف من المعاناة الإنسانية في أسرع وقت ممكن ، ولكن من الواضح أيضا أن من غير المحتمل أن يكون وقف إطلاق النار فعالا دون توفير الإغاثة الإنسانية . فلن يكون أحدهما فعالا دون الآخر . والمطلوب الآن بإلحاح القيام بمزيد من الجهود المتضافرة والمترابطة والمنسقة تنسيقا محكما في سبيل تقديم المعونة الإنسانية .

ولتحقيق هذه الأغراض ، فإن من الأهمية بمكان أن نعمل من أجل وقف جميع أعمال الاقتتال والتوصل الى تسوية سياسية . ولسوء الحظ ، وفي حين أن فئتين من الفئات المتحاربة في العاصمة مقديشيو قد وقّعتا اتفاقات لوقف إطلاق النار مع ممثلي الأمم المتحدة وثلاث منظمات إقليمية ، فإن وقف إطلاق النار لا يبدو أنه نافذ المفعول . ووقف إطلاق النار هذا يجب التقيد به بشكل دقيق وفعال وبحسن نية قبل أن يتمكن مجلس الأمن من إيفاد مراقبين تابعين للأمم المتحدة . وقد أظهرت الخبرة السابقة في عمليات صون السلم في أرجاء العالم أن الأمم المتحدة لا يمكن لها القيام بدورها على نحو فعال في وضع لا يكون فيه أطراف النزاع على استعداد لتهيئة الظروف اللازمة التي تمكن الأمم المتحدة من القيام بدورها ذاك . ولا يمكن لآلية رصد تابعة للأمم المتحدة وتهدف الى الإشراف على وقف إطلاق النار أن توضع في وضع لا يكون فيه وقف إطلاق النار نافذ المفعول . ولا يمكن للأمم المتحدة إيصال المساعدة الإنسانية عندما يكون الوضع مشتتلا وعلى أوجه . لهذه الأسباب مجتمعة ، نناشد جميع الأطراف وقف الأعمال القتالية فورا .

عندما يتحقق وقف إطلاق نار فعال ، ينبغي على جميع أطراف النزاع أن تكون راغبة في القبول بالإشراف الدولي عليه حتى يتمكن مراقبو الأمم المتحدة من العمل بشيء من الأمان . وبدون تشبث هذه الاتفاقات فإننا سنلقي بالمراقبين في وضع خطير

للغاية . وعند عودة الغريق الغني من الصومال ، ولدى تقديم الأمين العام تقريره القادم الى مجلس الأمن مننظر بجدية فيما إذا تم الوفاء بهذه الشروط .

تحت قيادتكم ، السيد الرئيس ، فإن المجلس يتصرف اليوم على وجه السرعة بحيث أن الأمم المتحدة ، وبالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ، يمكن لها أن توفر مساعدة مكثفة للصوماليين وهم يسعون الى التغلب على الأزمة المريعة ذات الجوانب المتعددة . إننا نتمنى لهم الخير ونتطلع الى تلقي التقرير القادم للأمين العام والتصرف حياله في أسرع وقت ممكن .

السيد أيلالاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بعد شهرين تقريبا من اتخاذ مجلس الأمن لقراره ٧٣٣ (١٩٩٢) ، يعود مرة أخرى ليعرب عن عزمه على التصدي الفعال للتحديات التي تفرضها الحالة في الصومال على المجتمع الدولي .

إن التقرير الذي قدمه الأمين العام لنا في ١١ آذار/مارس ، والمعلومات الشفوية التي أكملته مؤخرا تثبت خطورة ومساوية الازمة في الصومال . ونود أن نعرب عن تقديرنا وتأييدنا للأمين العام وللسيد جيمس جوناه على كل ما بذلاه من جهود وفاء بالولاية المناطة بهما بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) .

إن جميع البلدان في العالم ، وخاصة بلدان العالم النامي ، ولاسيما البلدان الافريقية ، قد تابعت باهتمام وانتباه عمل المجلس . وما من شك في أن صوت افريقيا كان حافزا قويا لمجلس الأمن الذي استجاب بوضعه مشروع القرار الذي نُعد العدة لاعتماده الآن .

وهكذا فقد اتخذت خطوة هامة وإيجابية أخرى على الطريق الذي حدده المجلس في كانون الثاني/يناير والفضل يرجع الى حد كبير لابن من أبناء افريقيا البارزين عالميا ، هو الآن أميننا العام ؛ وهذا هو الطريق الذي نأمل جميعا أن يؤدي الى إقرار السلم والمصالحة الوطنية في الصومال والى إيجاد حل مناسب للمشاكل الإنسانية التي هي من بين العناصر المكونة لهذه الازمة . وقد ذكرنا سغير كينيا بهذا ببلاغة عندما قال إن الحرب والمجاعة تغذي إحداها الأخرى في أزمة الصومال .

ونحن على ثقة من أن أعضاء الفريق الفني الذي سيرمله الأمين العام قريبا الى الصومال ومنسق المساعدة الإنسانية سيوظفون بمهمتهم بفعالية في رصد عمليات وقف إطلاق النار وتقديم المساعدة الإنسانية . وتحقيقا لهذا ، سيكون من الضروري للطرفين والحزاب في الصومال أن تحترم التزاماتها وأن تتعاون تعاوننا كاملا مع فريق الأمم المتحدة .

ولشعب الصومال وزعمائه أن يغوا بمسؤوليتهم الأساسية ، مسؤولية أن يتلمسوا عن طريق الحوار والتفاوض السلمي حلا ملائما ودائما لهذه الازمة . وتحقيقا لهذا ،

وبغية جعل مشاركة الأمم المتحدة فعالة شمة حاجة أيضا الى أن تكون جميع الأطراف والحركات في الصومال راغبة في أن يتحقق ذلك .

ونرى أن من الأهمية البالغة أن نبرز ونشجع المساعدة التي يمكن للمنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقدمها ، وما برحت توفرها بغية الإسهام في حل مشكلة الصومال .

وأود أن أعبر لشعب الصومال النبيل عن تضامن اكوادور الكامل معه في هذه اللحظات الصعبة والمأساوية من تاريخه ، مع اعتقادنا بأن هذا الشعب الشقيق سيتمكن عن طريق فعله وعزمته من استعادة الحياة الطبيعية في كنف السلم والديمقراطية ليكفل تحقيق تقدمه على نحو فعال .

واكوادور على اقتناع بأن مجلس الأمن سيكون قادرا على الاضطلاع بمهمته إسهاما في هذا المعنى النبيل .

السيد لوزينسكي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يؤيد الاتحاد الروسي الجهود الرامية الى وضع حد فوري للصراع المسلح في الصومال وتحقيق المصالحة الوطنية والاتفاق في ذلك البلد بأسرع ما يمكن .

إننا نقدر أيما تقدير الأنشطة التي يظطلع بها كل من الأمين العام ، السيد بطرس غالي ، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية ، السيد جيمس جونا ، ويؤيد الاتحاد السوفياتي مشروع القرار الذي قمنا بإعداده أثناء مشاوراتنا ، بالنظر الى الطابع الحاسم للحالة السائدة في الصومال وخسارة الأرواح والمعاناة التي يسببها الصراع الذي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

كما نؤيد النداء العاجل الوارد في مشروع القرار والموجه للأطراف الصومالية بأن تحترم التزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار في ٣ آذار/مارس ، وتتعاون مع الأمين العام وتكفل توفير المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الإنسانية لكل من يحتاج إليها .

ونؤيد كذلك الإيفاد السريع الذي قام به الأمين العام للغريق الغني السـ الصومال الذي سيضطلع بالمهمة المحددة له بموجب الفقرتين ٧٣ و ٧٤ من تقريره (S/23693 و Corr.1) . ومن المهم أن يكون هناك وقف كامل لإطلاق النار وإيقاف كامل للأنشطة العسكرية بأسرع وقت ممكن واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة الإيصال غير المعرقل للمساعدة الإنسانية إلى البلد .

وعلاوة على ذلك ، فإننا نؤيد الآراء التي تم التعبير عنها هنا فيما يتعلق بالحاجة إلى التمييز الواضح بين نفقات الأمم المتحدة على عمليات صيانة السلم والنفقات الموازية الناتجة عن توفير المساعدة الفنية والإنسانية وغيرها من المساعدات التي ينبغي تمويلها إما عن طريق الإسهامات الطوعية أو عن طريق المشاركة النشطة والمنسقة للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في إطار منظومة الأمم المتحدة .

ونود أن نؤكد بصفة خاصة على أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وخاصة فيما يتعلق بالتشاور مع جميع الأطراف والحركات والأحزاب في الصومال بغية عقد مؤتمر حول المصالحة الوطنية والوحدة في الصومال .

إن مجلس الأمن الذي استجاب بشكل فعال وجماعي لتقرير الأمين العام بشأن الحالة في الصومال قد دلل مرة أخرى على إمكانية الأمم المتحدة الهائلة في مجال صيانة السلم .

السيد بوادي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بـادئ ذي

بدء ، سيدي ، أن أعبر عن امتناننا للأمين العام على تقريره بشأن الحالة في الصومال الذي وفر أساساً ممتازاً لنظر مجلس الأمن في المسألة المطروحة أمامنا .

يساور جمهورية هنغاريا قلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة في الصومال وحجم المعاناة الإنسانية التي سببها الصراع . واستمرار هذه الحالة المأساوية والمزعجة يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وبالتالي يتطلب قيام هذا المجلس بعمل

فعال . وندرك إدراكا تاما للطبيعة المعقدة والاستثنائية لهذه الأزمة ، التي تتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ نهج جديدة ومبتكرة .

وفي هذه المرحلة تشجعنا بصفة خاصة الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي صوب تحقيق التسوية السلمية . كما نؤيد ملاحظة الأمين العام في تقريره بأن الجهود التعاونية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية بموجب الفصل الثامن من الميثاق قد أوجدت سابقة مفيدة للتعاون المستقبلي .

ونحن نرى أنه من الضروري لإحراز أي تقدم لحل الازمة أن يقوم الموقعون على اتفاقات وقف اطلاق النار المادرة في ٣ آذار/مارس ١٩٩٢ بالالتزام الكامل غير المشروط بما قطعوه على أنفسهم . ولهذا الغرض يعد من الاهمية بنفس القدر أن تقوم جميع الأطراف والحركات والفئات الصومالية بتسهيل التسليم غير المعاق للمساعدة الانسانية لجميع المحتاجين اليها والتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وسائر المنظمات الانسانية . ونحن نرى أن الجهود الرامية إلى حل الجوانب السياسية والانسانية للزمة ينبغي القيام بها بشكل متزامن .

لهذه الاسباب ، نرحب بفكرة ايغاد فريق تقني إلى الصومال ، برفقة منسق المساعدة الانسانية بغية تحقيق الاهداف التي جاءت في الفقرتين ٧٣ و ٧٤ من تقرير الأمين العام . ونرى انه من الاهمية الفائقة أن تقوم جميع الأطراف المعنية بالاحترام الكامل لامن وسلامة هذا الفريق وللعاملين في المنظمات الانسانية وضمان حريتهم الكاملة في التحرك داخل البلد .

وعلى أساس الاعتبارات السالفة الذكر يؤيد وفد هنغاريا يؤيد تأييدا قويا اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/23722 .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سأتوخى الايجاز لانه ليس لديّ ما أضيفه إلى الملاحظات التي أدلى بها آخرون في المجلس . نحن أيضا شعرنا بالصدمة والاحساس بالفزع ازاء المجرى الذي اتخذته الاحداث في الصومال والمعاناة الفظيعة لشعبها .

شمة نقطة أود التقدم بها بالنسبة لوقف اطلاق النار . لقد اعجبنا اعجابا كبيرا بجهود وكيل الأمين العام السيد جوناه ، الذي تمكن من الوساطة لوقف اطلاق النار في ظروف صعبة للغاية منذ بضعة اسابيع . ولكن عدم استمرار وقف اطلاق النار يدلل على أمر يعرفه المجلس تماما الآن ألا وهو أن ارادة أطراف وقف اطلاق النار لاحترامه جوهريه تماما لاية عودة فعالة إلى ظروف أكثر هدوءا وسلما . وهذا هو الحال في الصومال . ويمكن تلخيص كل هذا في عبارة موجزة هي "لا يمكنكم أن تصنوا سلما اذا

لم يكن هناك ملم تقومون بصيانتته" . ويحدوني وطيد الامل في أن يؤدي هذا الجهد المجدد من جانب البعثة التقنية إلى وجود ملم نقوم بصيانتته .

النقطة الثانية التي أود اشارتها تتمثل بالنية المستحبة للغاية من جانب الامين العام وموظفيه لتكريس جهودهم الانسانية للصومال كلها وليس للمنطقة المحيطة بمقديشو فحسب . إن المنطقة المحيطة بمقديشو قد اجتذبت بطبيعة الحال جميع العناوين الرئيسية ولا يوجد شك على الاطلاق في أن المعاناة والاضرار هناك أكبر بكثير منها في أي مكان آخر ، ولكنها ليست المكان الوحيد في البلاد الذي يعاني من مشاكل حقيقية . إن الشمال ، أيضا ، الذي تخف فيه حدة الصراع الاهلي الصريح ، ولكن يوجد به كل أنواع المشاكل الانسانية ، سيستفيد استفادة كبيرة اذا تمكنت الامم المتحدة ووكالاتها من استئناف عملياتها باسلوب فعال .

ثالثا ، وأخيرا ، آمل أن يتمكن الفريق التقني من البدء في الدفع بالشعب قدما صوب عملية المصالحة ، وإلا بقيت الأمم المتحدة والصومال في منتصف الطريق بين السلم والحرب وهذه حالة ليست في مصلحة أي طرف . لذلك آمل أن نعرف أيضا من الامين العام في تقريره القادم عما اذا كانت هناك أية دلائل على الامل في أن عملية المصالحة على أساس طويل الامد يمكن الآن أن تتخذ مجراها .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا لم يكن

لدى السير ديفيد ما يضيفه إلا القليل فإن ما لدي مما يمكن إضافته أقل .

إن حكومة وشعب اليابان يشعران بالقلق العميق حيال الحالة المأساوية في الصومال . لقد ازهق عدد كبير جدا من الارواح ، ووقف أعمال القتال واستعادة السلم والاستقرار في ذلك البلد يجب أن يكونا الهم الأول ليس فقط لشعب الصومال بل للمجتمع الدولي بأسره .

إن الحالة في الصومال معقدة بالفعل وقد يلزم استكشاف طرق جديدة ومبدعة للتصدي للمعوقات السياسية والانسانية . وفي هذا الصدد يود وفدي الاعراب عن تقديره الخالص للجهود المبذولة حتى الآن من جانب الامين العام وممثلته السيد جيمس جوناه وخاصة اعداد التقرير الممتاز عن الحالة في الآونة الاخيرة في الصومال .

ووفدي يؤيد مشروع القرار المعروض على المجلس وخاصة بالنسبة للمقرر الهام بإيفاد فريق تقني إلى الصومال . ويحدونا وطيد الأمل في أن يحظى هذا الفريق بالتعاون الكامل من جانب جميع الأطراف في ذلك البلد وأن يسهم مشروع القرار في ضمان وقف إطلاق النار وتنفيذه على النحو الذي تم الاتفاق عليه في ٣ آذار/مارس ، وكذلك أن يضمن عدم وجود أي عائق في سبيل تدفق المساعدة الانسانية للأشخاص المشردين .

ونحن ننتظر بشغف التقرير التالي للأمين العام .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : والآن أدلي ببيان بوصفي ممثلاً

لفنزويلا .

إن الصومال كانت طيلة سنوات عديدة جزءاً نشطاً من مسرح المواجهة في الحرب الباردة ، وبعد ذلك ، وهذا من قبيل المغارقة ، وقعت ضحية لنهاية الحرب نفسها التي تركت ميراثاً مؤلماً تمثل في شعب فقير فقراً مدقعاً خطيراً ومسلح أكثر من اللازم ويعاني من سوء التغذية على نحو خطير .

وباسم فنزويلا أهني الأمين العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، للطريقة السريعة التي قام بها لتنفيذ القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير . إن المشاورات التي جرت في نيويورك بين أطراف النزاع وإيفاد المبعوث الخاص إلى الصومال وكيل الأمين العام جيمس جوناو مكناً أخيراً من تحقيق وقف مؤكد لإطلاق النار . ومما لا شك فيه أن ما قدمته المنظمات الإقليمية ، مثل منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، من تعاون ومساعدة أسهم في التخفيف من التوتر وتسهيل الحوار .

كل هذا له مغزى فيما ينبغي أن تظطلع به الأمم المتحدة في العلاقات الدولية والدعم الهام جداً الذي يمكن أن تقدمه هذه المنظمات الإقليمية . فبفضلها أصبحنا الآن في مرحلة جديدة من الحالة المؤلمة في إفريقيا .

إن مشروع القرار المطروح على المجلس يؤكد على جانبين لمشاكل الصومال الأكثر إلحاحاً . الجانب الأول تصوره الفقرة ٦ من مشروع القرار ، الرامية إلى الاستمرار في

دراسة امكانيات تعزيز وقف اطلاق النار وضمان فعالية العون والمساعدة الانسانيين اللذين تمس اليهما حاجة سكان الصومال . والجانب الثاني وارد في الفقرة ٩ ، الرامية إلى الاعتراف بأن مأساة الصومال لن يتوفر لها حل دائم ونهائي إلا اذا اعترفت الامة الصومالية بضرورة تحقيق مصالحها ووضع حد نهائي لهذه الحرب الرهيبة التي تشنها على نفسها .

وباسم فنزويلا أود التقدم ببضع ملاحظات على هذا الجانب الاخير من ولاية المجلس . إن الصومال في الوقت الحالي بلد مدمر اقتصاديا واجتماعيا ومؤسسيا . لقد تركت الحرب الاهلية التي استمرت مدة ٢٠ عاما آثارا عميقة على المجتمع الصومالي .

ودون تسوية سياسية ، لن يتمكن البلد من حل مشاكله المدنية والإنسانية . ويتمثل التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في عكس عملية الفرقة والانشقاق فيما بين الأشقاء في الأمة الصومالية . إن تلك الأمة ، رغم تاريخها الاليم الحديث ، تتمتع بقوة لا تقدر بثمن ، ولا سيما تلك القوى النابعة من وحدتها الثقافية والعرقية والدينية . ونرى انه من الضروري أن يلجأ الأمين العام ، من أجل تعزيز هذه الاهداف ، الى شخصية رفيعة المستوى ، معترف بها دوليا وعلى نطاق واسع . وإن ذلك الشخص يمكنه ، بكياسة ، أن يعمل على تحقيق المهمة السياسية الحساسة المتمثلة في الوفاق الوطني كما يقوم الفريق الفني بمهمته فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وتقديم المساعدة الإنسانية . وتكون هذه الجهود متكاملة وتوفر للأطراف الثقة بمستقبل لا يكون قاصرا على وجود آليات رصد الأمم المتحدة .

وكما لاحظ الأمين العام في تقريره ، إن جوهر المشكلة التي يتعين على الصومال مواجهتها هو عدم وجود مجتمع مدني . وإن المجتمع الدولي بأسره ، ومجلس الأمن بمفحة خاصة ، يمكنه ، وينبغي له ويتعين عليه أن يستجيب على نحو فعال بتقديم المساعدة والمشورة في هذه المسألة الإفريقية غير العادية التي لم يبال بها المجتمع الدولي لفترة طويلة ، بما لهذه اللامبالاة من أخطار .

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن .

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/23722 ، بعد تنقيحه شغويا في شكله المبدئي .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، إكوادور ، بلجيكا ، الرأس الأخضر ، زيمبابوي ، الصين ، فرنسا ، فنزويلا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . اعتمد

مشروع القرار ، بعد تنقيحه شفويا في شكله المبدئي ، بالإجماع باعتباره القرار ٧٤٦ (١٩٩٣) .

ليس هناك متكلمون آخرون . وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية
لنظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥